ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجيش السوري يصعّد معركة البادية ... هل يلاقيه الحشد الشعبي ؟

تتابع قوات الجيش السوري والحلفاء تعزيز مواقعها والتقدم في عمق البادية السورية، مركّزة ضغطها العسكري على محورين رئيسين: هما امتداد طريق دمشق ـ بغداد ومحيط مدينة تدمر، وخاصة الجانب الشرقي.

المعارك التي انطلقت عقب «اتفاق أستانا» الأخير، تهدف إلى إعادة حضور دمشق وحلفائها في الشرق السوري، بعد غيابهم لسنوات عن وادي الفرات والمناطق الحدودية مع العراق، عدا أجزاء من مدينة دير الزور ومحيطها.

وبعد تقدم الجيش لمسافة تصل إلى قرابة ٦٥ كيلومتراً على طول الطريق باتجاه بغداد في خلال الأيام القليلة الماضية، تمكّن أمس من السيطرة على مفترق الطرق بين دمشق وبغداد وتدمر، وتجاوزه نحو تلال صبيحية إلى الشرق منه. ويطرح التقدم الأخير، الذي يضع الجيش على مسافة تقارب ١٠٠ كم عن معبر التنف الحدودي، تساؤلات عن رد فعل قوات «التحالف الدولي» المحتمل إزاءه، لكون وحدات من الفصائل التي تدعمها تنتشر في تلك المنطقة، من جهة، ولحساسية واشنطن وحلفائها من إتمام أي اتصال بري بين دمشق وبغداد.

وعلى الجانب العراقي، انطلقت عمليات يقودها «الحشد الشعبي» باتجاه منطقة القيروان، جنوب غرب تلّعفر، في مرحلة ثانية لعملية تحت اسم «محمد رسول اللّه»، تهدف إلى تطهير المناطق باتجاه البعاج، ومنها نحو المناطق الحدودية مع سوريا. وتمكّنت القوات بعد ساعات على إطلاق العمليات، من استعادة ٨ قرى، أبرزها أبو لحاف شمال القيروان، وسدخان وسبايا حروش شرقها. وتقدّمت القوات من خلال ٣ محاور أساسية تفرّعت لاحقاً إلى ستة، وسط غطاء جوّي من سلاح الجو العراقي. وأوقعت الاشتباكات عدداً من الإصابات في صفوف قوات «الحشد»، إثر استخدام «داعش» لصواريخ موجّهة مضادة للدروع، لوقف تقدم مجموعات المشاة. وبالتوازي، أدت الغارات الجوّية إلى مقتل ٢٧ مسلحاً، وتدمير ٣ آليات مفخخة للتنظيم. وتمكنت القوات في الساعات الأولى للعملية من محاصرة البلدة من ثلاثة محاور، وهي في طور الاستعداد لاقتحامها في الساعات المقبلة.

وبعد يوم على إعلان «قيادة عمليات الأنبار» على إطلاق عملية عسكرية لـ«تطهير» الصحراء الجنوبية لمنطقة الرطبة، لم تشهد الجبهات التي تعمل ضمنها «عمليات الأنبار» تحركات عسكرية واسعة، باستثناء اشتباكات متفرقة جنوب المدينة. وينتظر تحرّك القوات العراقية في المحافظة نحو مناطقها الغربية الحدودية مع سوريا، بعد إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي، بدء هذه المعارك، خاصة بعد لقائه أول من أمس مع قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، جوزيف فوتيل.

وفي موازاة ما سبق، تابع الجيش السوري عملياته شرق تدمر، مسيطراً على مقلع المشيرفة الجنوبي في جنوب شرق المدينة. وفي حال استكمال الجيش تحركه شرقاً على هذا المحور، فإنه قد يصل إلى محطة ضخ الغاز والنفط «T٣»، ومطارها المجاور الذي برغم انعدام أهميته العسكرية، سيمثّل نقطة متقدمة في شرق تدمر لم يدخلها الجيش منذ سنوات. كذلك، وصلت قوات الجيش إلى أطراف الطريق الواصل بين قرى جباب حمد ورسم حميدة وخربة السبعة وهبرة الغربية وهبرة الشرقية في ريف حمص الشرقي.

وفي ما يبدو أنه محاولة لإشغال الجيش وحلفائه بجبهات إضافية حسّاسة، شن تنظيم «داعش» أمس، هجوماً على مواقع الجيش في محيط طريق إثريا ـ خناصر. وسببت الاشتباكات قطع الطريق بين البلدتين لساعات، قبل أن يتمكن الجيش من احتواء الهجوم وصدّه، وإعادة فتح الطريق أمام حركة المدنيين والشاحنات من مدينة حلب وإليها.

وبينما تشتدّ حدة المعارك على جبهات القتال مع تنظيم «داعش»، يسيطر هدوء نسبيّ على غالبية جبهات الميدان السوري، في ما يظهر التزاماً باتفاق «مناطق تخفيف التوتر» الموقّع في أستانا. وفي السياق نفسه، شهد ريف محافظة إدلب وعدد من قرى الريف الحلبي، تظاهرات ووقفات متضادة في ما بينها، حول تأييد أو معارضة الاتفاق. حيث حشدت «هيئة تحرير الشام» عدداً من التظاهرات في إدلب وريفها، عقب صلاة الجمعة، ووزعّت خلالها لافتات تدين الاتفاق وتحرّض على الفصائل التي حضرت محادثات أستانا، وتدعم زعيم «جبهة فتح الشام» أبو محمد الجولاني. وفي المقابل، خرجت تظاهرات ندّدت بالجولاني في كفرنبل وعدد من المناطق، مطالبة الفصائل المسلحة بالتّوحد ضد «نظام الأسد وحلفائه». وبدا لافتاً ما تناقلته عدة مصادر معارضة عن تحضير «هيئة تحرير الشام» لتعزيز حضورها في ريفي حلب شمالاً، ودرعا جنوباً، لتقويض جهود التهدئة التي تعزلها عن باقي الفصائل.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الوصول إلى صيغة لقوننة اتفاق «مناطق التهدئة» وإنهاء تفاصيله، أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أن مشاركة واشنطن في مراقبة تلك المناطق يجب أن «يكون مقبولاً بالدرجة الأولى من قبل دمشق»، معرباً عن ترحيب بلاده «بأي مساهمة أميركية في تطبيق المذكرة... وخاصة أن (الرئيس دونالد) ترامب تحدث منذ البداية عن أهمية إقامة مناطق آمنة». وأكد أن خبراء من روس وأتراك وإيرانيين، سيجتمعون في وقت لاحق من الشهر الجاري «لبحث تفاصيل مناطق تخفيف التوتر بما في ذلك نقاط المراقبة والتفتيش».

وبالتوازي، بحث لافروف مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، في اتصال هاتفي أمس، تطورات الملف السوري. وأوضح بيان لوزارة الخارجية الروسية أن «الدبلوماسيّين ناقشا الجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار وتوسيعه، بعد المذكرة الموقعة بشأن مناطق تخفيف التوتر بدعم من الحكومة السورية، بما في ذلك منطقة بالقرب من الحدود مع الأردن».

ومن جهتها، قالت وزارة الخارجية الأردنية إن الصفدي لفت خلال الاتصال إلى «أهمية وقف إطلاق النار في الجنوب السوري»، مشدداً على أن «الأردن لا يريد منظمات إرهابية ولا ميليشيات مذهبية على حدوده الشمالية».

الأخبار

خشية من انتقال الحرب إلى الأردن؟

يحيى دبوق

تتقاطع المعلومات الإسرائيلية المتعلقة بزيارة رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية لتل أبيب، لتؤكّد أن «استقرار الأردن وأمنه» كان عنوانها الرئيسي، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه لقي إجماعاً واهتماماً مشتركاً بين الحليفين، الأميركي و«الإسرائيلي».

الأردن هو «الشغل الشاغل» للإدارة الأميركية، والخشية كبيرة جداً على استقراره الأمني. هذه هي أهم المداولات و«الهواجس» التي نقلها رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، جوزيف دانفورد، إلى نظرائه في «إسرائيل».

الجنرال الأميركي الذي وصل إلى فلسطين المحتلة للإعداد لزيارة الرئيس دونالد ترامب، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه أفيغدور ليبرمان، إضافة إلى نظيره غادي إيزنكوت وكبار ضباط جيش الاحتلال.

ووفق ما أكّدت مصادر إسرائيلية مطّلعة في تل أبيب، وأيضاً دبلوماسيون غربيون في «إسرائيل»، في حديث مع الكاتب في صحيفة معاريف (وموقع «المونيتور» بالعبرية) بن كسبيت، فإن الموضوع الأكثر إلحاحاً لدى الأميركيين، كما تبين من محادثات دانفورد، هو المملكة الأردنية واستقرارها الأمني. ووفق الجنرال الأميركي، فإن المملكة واستقرارها ملفّ مهم جداً لبلاده، وتحديداً بما يرتبط بالمشاكل المتراكمة على حدودها من الشمال الشرقي، من جهة سوريا والعراق.

قال الإسرائيليون إن وجود إيران وحزب اللّه في الجولان «ذريعة حرب»

وينقل التقرير أنّ الأحداث بالقرب من الحدود تقلق راحة المملكة وتُسهم في زعزعة الاستقرار فيها. كذلك إن الأردن الغارق باللاجئين السوريين، يجد صعوبة في مواجهة التحديات و«السيناريو المرعب هو انزلاق الحرب السورية إلى داخل المملكة، مع تطلع تنظيم (داعش) إلى الأراضي الأردنية كمناطق سيطرة جديدة، بعد طرده من سوريا والعراق».

أما من جهة «إسرائيل»، فيضيف التقرير أن تل أبيب تعرب عن قلق شبيه بالقلق السائد لدى واشنطن. وهي ترى في استقرار الأردن هدفاً استراتيجياً من الدرجة الأولى. كذلك تلعب إسرائيل دوراً مركزياً غير معلن في «لعبة القوى»، مع التقدير بأن دانفورد سيبذل الكثير من الجهد في خلال محادثاته في «إسرائيل»، حول هذه النقطة تحديداً.

ومن جهة محاوري دانفورد من المسؤولين الإسرائيليين، فقد أكّدوا أمامه ضرورة البحث في اليوم الذي يلي الحرب في سوريا، وعلى أن «إسرائيل» تصرّ على رفض تغيير الوضع الراهن وميزان القوى في سوريا. كذلك فإنها لن تطلب من الأميركيين المساعدة والإقرار بأن المناطق المحظورة على الطيران (مناطق خفض التوتر في سوريا) لا تشمل سلاح الجو الإسرائيلي، الذي سيواصل هجماته على شحنات الأسلحة من سوريا إلى حزب اللّه»، كذلك فإن المحاورين الإسرائيليين شددوا أمام دانفورد على أن «وجود إيران وحزب اللّه في منطقة الجولان، هو ذريعة حرب».

ضرب «داعش» لا احتلال جنوب سوريا

تعليقاً على التقارير والصور الجوية المرتبطة بخطة اجتياح أميركية لجنوب سوريا، أشار التقرير إلى أن المسألة تتعلق بمناورة عسكرية كبيرة جداً، تحت اسم «الأسد المتأهب»، بدأت فاعلياتها في الأردن بمشاركة من عشرين دولة. ويلفت التقرير العبري إلى أن هذه المناورة تنفذ سنوياً، لكنها هذه المرة أثارت «اهتماماً وعصبية مفرطة» من جانب دمشق، التي تحدثت عن اجتياح عسكري بغطاء المناورة، لأراضٍ سورية. ويضيف التقرير: «إن الحديث يتعلق بعملية عسكرية، ليس اجتياحاً لمناطق سوريّة، من الممكن أن تُسهم في تحطيم قوات تنظيم (داعش)، وتحديداً في محيط مدينة درعا».

قانون «القومية» الإسرائيلي.. عنصرية بطابع القانون في دولة الأبارتهايد

مواصلاً نهجه العنصري، ومُعزّزاً طغيان الأكثرية، تمّت المصادقة الإسرائيلية على قانون أشبه ما يكون بالأبارتهايد، الأمر الذي يعزّز النهج العنصري في الكيان الإسرائيلي.

فقد صادق الكنيست الإسرائيلي يوم الأربعاء الماضي بالقراءة التمهيدية على قانون القومية وذلك بأغلبية ٤٨ عضوا مقابل معارضة ٤١، في جلسة صاخبة تم خلالها طرد النائبين حنين زعبي وعبد الحكيم حاج يحيى عن القائمة المشتركة، فيما قام النائب جمال زحالقة بتمزيق ورقة اقتراح القانون العنصري.

النائب جمال زحالقة وقف وصرخ موجها كلامه للنائب ديختر: «أنت كذاب، أنت فاشي وعنصري وهذا قانون ابرتهايد".

ما هو قانون القوميّة؟

ينص القانون على أن «إسرائيل» هي البيت القومي للشعب اليهودي، وأن حق تقرير المصير في دولة «إسرائيل» يقتصر على الشعب اليهودي.

كما أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية ولغة الدولة، وأن اللغة العربية ليست لغة رسمية كما نص القانون سابقًا إنما ستصبح لغة ذات مكانة خاصة في الدولة، ويسمح باستخدامها بالشؤون الرسمية. كما ينص القانون على أن عاصمة دولة «إسرائيل» هي القدس.

ليست المرّة الأولى التي يُطرح فيها قانون يهوديّة الدولة في الكنيست الإسرائيلي، ورغم أن عضو الكنيست آفي دختر من حزب الليكود هو من طرح القانون الأخير، إلا أنّه في العام ٢٠١٤ قد طُرح من قبل كتلة «يسرائيل بيتينو»، التي كان يتزعمها حينها أفيغدور ليبرمان، إلا أن ظروف الائتلاف القائم حينها في حكومة بنيامين نتنياهو، وكون كتلة «يسرائيل بيتينو» في صفوف المعارضة حالت دون إقراره.

في التوقيت، ورغم وجود نوايا سياسية لنتنياهو من خلال المصادقة على القانون في هذا الوقت بالذات، إلا أنّه في الوقت عينه يعدّ مادّة إسرائيلية دسمة يمكن استخدامها على أي طاولة مفاوضات قادمة بغية تحجيم الحق الفلسطيني، لاسيّما في ظل أي نتائج ستصدر عن القمّة المشتركة التي ستصدر بعد لقاء نتنياهو وعباس مع ترامب.

كذلك، تأتي المصادقة على القانون بعد أيّام قليلة على الوثيقة السياسيّة لحركة حماس والتي رماها نتنياهو في سلّة المهملات، ليتأكد للجميع أن المناورات السياسية ومحاولات كسب تأييد أكبر على الشارع الدولي عبر القبول بحدود العام ١٩٦٧، ولو كان الأمر تحت شعار الإجماع الوطني، لن يزيد الكيان الإسرائيلي إلاّ تطرّفاً وعدوانيّة.

تشريع الفصل العنصري

لا يختلف أحد على كون المساواة في المواطنة أحد أهم أركان دساتير الدول الديمقراطية، ففي حين يبدأ دستور جنوب افريقيا بعد «الأبرتهايد» بعبارة: «نحن مواطنو جنوب أفريقيا، نؤمن بأن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيه، ونحن موحدون في اختلافاتنا»، ورد في الدستور الفرنسي أن «فرنسا تضمن لكل مواطنيها المساواة أمام القانون دون تمييز في الدين أو العرق أو الأصل»، وبالتالي فإن القانون الجديد الذي يسعى إلى اعتبار الكيان الإسرائيلي-دستوريا ورسميا- لجزء من السكان فقط، يعدّ قانون فصل عنصري استثنائي. يضيف المحلل القضائي الإسرائيلي لصحيفة "هآرتس" العبرية: «في إسرائيل يسود-ليس من الآن- وضع التمييز والاستبعاد تجاه السكان العرب". ويردف قائلاً: إن "قانون القومية" يناقض مبادئ الديمقراطية، وقوانين بعض الدول الأوروبية.

قانون أبارتهايد واضطهاد الهويّة

يعد «قانون القوميّة» المطروح بحلّته الجديدة أشدّ تطرّفا من القوانين(المشاريع) السابقة، ويرقى إلى كونه قانون أبارتهايد بامتياز، لاسيّما لناحية تكريس سلب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، أو لناحية تكريس التمييز العنصري ضد فلسطيني الداخل من خلال تغليب المركب اليهودي الإسرائيلي وتكريس توجّهات اليمين المتطرّف الذي يحارب حتّى الاتجاهات الليبرالية أو الديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي.

وأمّا فيما يتعلّق بالهويّة الفلسطينية، فإن القانون الجديد لن يؤثر على سكّان الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨، بل على العكس إن حملات الاضطهاد هذه ضد الشعب الفلسطيني ستعزّز الشعور الوطني لدى هؤلاء الذين حافظوا على هويتهم بدءاً من النكبة وإلى ما بعد النكسة. هذا ما أوضحه النائب العربي مسعود غنايم، قائلاً: «إسرائيل فشلت في تهويدنا على مدار ٦٩ عاما مضت، رغم سياسة التضييق والتهميش والتمييز العنصري، وعلى العكس سيزيدنا هذا القانون تمسكا بهويتنا وثقافتنا ولغتنا".

إلا أن هذا الأمر لا يُلغي المحاولات الإسرائيلية لاستهداف الوجود الفلسطيني في الداخل. بعبارة أخرى، وكما أقدمت سلطات الاحتلال منذ عقود على تهجير الفلسطينيين وجعلهم غرباء في بلادهم العربية، تريد اليوم تهجير ما تبقّى بشكل «قانوني»، أو إقصائهم في الداخل وجعلهم غرباء في أوطانهم.

في الخلاصة، إنّ القانون يحوّل العرب الفلسطينيين إلى مواطني دولة تعلن عبر قاعدتها الدستورية المركزية أنها ليست وطنهم القومي وتحوّلهم بذلك إلى غرباء في وطنهم، والآتي أعظم، ولكن لماذا؟ أولاً لأن النهج العنصري يرتفع في الكيان الإسرائيلي شيئاً فشيئاً، وليس آخراً لأن الأرقام تشير إلى إدراج ١٣٦ قانونا على جدول أعمال الكنيست خلال عامين، ٢٥ قانونا أقرت بشكل نهائي، بخلاف ١٥ ما زالت في مراحل التشريع.

رغم أنّ القانون الجديد مظلم الجوانب كافّة، إلا أن تبعاته قد لا تكون كذلك باعتباره عمليّة لتصفيّة كل احتمال لحلّ سياسي مستقبلي، وبالتالي العودة لمشروع المقاومة بكافّة سبلها، فما أخذ بالقوّة لن يستردّ إلاّ بالقوّة.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل ستهتز صورة «إسرائيل» وتزداد عزلتها الدولية؟ أم أنّها ستتسلّح بالعباءة الأمريكية في عهد ترامب؟ والأهمّ، ماذا عن خطوات الرد؟

الوقت